

## دور ندرة المياه في تحفيز التوجه إلى العنف في العلاقات الدولية

## The role of water scarcity in stimulating the trend towards violence in international relations

بورويصة ياسين

جامعة الجزائر 03، [bourouissa.yassine@univ-alger3.dz](mailto:bourouissa.yassine@univ-alger3.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/03/31 تاريخ القبول: 2023/06/13 تاريخ النشر: 2023/06/15

## ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نقص المياه والعنف فبعد أن كان التنافس منصبا على الموارد المعدنية و الطاقوية نظرا لوفرتها، فقد تحول التنافس في الحقبة الأخيرة إلى الموارد المائية لاتصافها بالندرة يصاحب هذا التنافس ازدياد الحرمان من المياه مما يدفع إلى الهجرات البيئية القسرية هذه الأخيرة تؤدي الى التغيرات الديموغرافية و تغير البيئة النزاعية مما يزيد الاحتقان وتحفيز النزاعات بين الأفراد والمجتمعات حول المياه و الانتفاع بها ، حيث تحولت المياه الى رهان سياسي واقتصادي بغية زيادة التطور و الهيمنة على الأخر وإقصاءه ، وعليه فإن ندرة الموارد المائية أصبحت إحدى الأسباب الأساسية في تأجيج الصراع بين المجموعات في العلاقات الدولية.

**كلمات مفتاحية:** الندرة ، ندرة المياه، البيئة، النزاع ، العنف ، الحرمان ، الهجرة البيئية، التغيرات المناخية

## Abstract:

This study aims to analyze the relationship between water scarcity and violence so after competition was focused on mineral and energy resources due to their abundance. In recent years competition has shifted to water resources due to their scarcity, This competition is accompanied by an increase in resource deprivation, which leads to forced environmental migrations, the latter leading to demographic changes and violent environment change, which increases the tension and Stimulating conflicts between individuals and societies , As a result, water scarcity has become one of the main causes in international relations that fuel conflicts and violence between groups.

**Keywords:** scarcity, water scarcity , environment, conflict, violence, deprivation, environmental migration, climate change.

المؤلف المرسل: بورويصة ياسين ، الإيميل: [bourouissa.yassine@univ-alger3.dz](mailto:bourouissa.yassine@univ-alger3.dz)

مقدمة:

يعد التنافس حول الموارد صفة أساسية للعلاقات الدولية وذلك لرغبة كل دولة وكل مجموعة في تحقيق التطور والازدهار ، وقد شهدت العلاقات الدولية في الأحقاب الماضية تركيز التنافس حول الموارد الطاقوية والمعدنية استجابة للتطورات الصناعية وتمكيننا للاقتصاديات لكن التطورات التي طرأت على بيئة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة مهدت لظهور ميادين تنافس غير تقليدية ، فلإن كانت الموارد الطاقوية والمعدنية تتصف بصفة الوفرة فإن الموارد المتنافس عليها حالياً تتصف بصفة عكسية هي الندرة هذه المادة النادرة هي الموارد المائية فوفقاً للطرح القائل بتزايد الحاجات مقابل نقص وندرة الموارد فإن فواعل العلاقات الدولية دولا وأفراداً ومجموعات وجدت نفسها في تنافس لا غنى عنه وما يزيد من تعقد الأمر أن سياسات التنافس والاستقطاب للموارد المائية فرضت نفسها بدل السياسات التعاونية مما أجم حالة القلق وزاد من الندرة حتى خرجت هذه الندرة من صفتها الطبيعية إلى ما يسمى ندرة التعاون ، فموضوع ندرة المياه والعنف في العلاقات الدولية هو موضوع بالغ الأهمية من عدة منطلقات فابتداء بالندرة الحقيقية للموارد المائية إلى ندرة التعاون بين الفواعل لتسيير الأزمات والانتفاع بالمياه المشتركة فإن المياه أصبحت محفزاً أساسياً على اندلاع العنف حتى وإن لم تكن سبباً مباشراً فيه.

**إشكالية الدراسة** ومن خلال ما سبق فإنه يمكن لنا صياغة إشكالية مفادها: **إلى أي مدى تساهم ندرة المياه في تحفيز العنف في العلاقات الدولية؟**

**فرضية الدراسة** : كلما زادت حدة الندرة المائية زاد الشعور بالقلق والحرمان مما يزيد التنافس على المياه باستخدام العنف للحصول عليها

**منهج الدراسة**: لتحليل هذه الإشكالية اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر المنهج المناسب للدراسة على مستويين فكل ظاهرة سياسية اجتماعية تحتاج إلى الوصف الدقيق لها لتحديد متغيراتها من جهة وكذا يستلزم تحليل العلاقات بين المتغيرات لتحديد الأسباب وتفسير التفاعلات وتحديد النتائج لاستشراف مستقبل الظاهرة وتأثيراتها.

**أهداف البحث**: تهدف الدراسة إلى:

– شرح لمفاهيم الدراسة البيئة النزاع والموارد و الندرة و العنف.

– تبيان بنية الندرة المائية و أنواعها وتحديد ونتائجها.

– بناء إطار تحليلي لفهم العلاقة التفاعلية بين ندرة المياه وسلوك العنف .

– تحديد تأثيرات ندرة المياه في العلاقات الدولية.

ولهذا و في سبيل الإحاطة بالموضوع فقد تم تقسيم الدراسة إلى **مبحثين**:

**المبحث الأول** الموارد البيئية والنزاع و **المبحث الثاني**: تأثيرات ندرة المياه في

العلاقات الدولية

## 1. المبحث الأول: الموارد البيئية والنزاع

### 1.2. مفهوم الموارد البيئية

#### 1- مفهوم البيئة:

لا يمكن التعرض لمفهوم الموارد البيئية دون معرفة مفهوم البيئة، فمن الناحية اللغوية فإن مصطلح البيئة له العديد من الصعوبات في تعريفه تعريفاً دقيقاً، فقد وردت في اللغة العربية في معجم لسان العرب بأنها اسم مشتق من الفعل باء، وبوأ أي اتخذ منزلاً وأقام فيه والبيئة أيضاً من المباءة أي المنزل أو الحالة (الحمادي، 2018، صفحة 253)، كما أن مفهوم البيئة قد ورد في الاستخدامات الفرنسية بلفظ *Ecologie* وهي ذات الأصول اليونانية وقدمت أعمال العالم الألماني أرنت هيجل بدمجه بين المصطلحين *oikes* ويعني المنزل و *logos* وتعني العلم ويقضي بها علم المنزل أو علم البيئة (عطية، 2009، صفحة 116)، كما يتم استخدام البيئة في اللغات الأجنبية الفرنسية والانجليزية بمصطلح **Environnement** مشيراً إلى المحيط الذي يشغله الإنسان وما يحيط به، ومن خلال هذا نستشف أن البيئة ليست فقط الأشياء الطبيعية الجامدة المحيطة بالإنسان وإنما يضاف إليها الإنسان نفسه فهو جزء من البيئة وهنا تحدث مجموعة من التفاعلات بين الإنسان والإنسان باستخدام عناصر البيئة، وعلى هذا فإن البيئة تحتوي بعددين أساسيين هما البعد الطبيعي **Natural Dimention** والذي يتضمن كافة مظاهر الوجود المادي من ماء-تراب-فضاء والكائنات الحية و البعد الاجتماعي **Social Dimension** وهو ينطوي على مجموعة النظم والعلاقات التي تبين طبيعة حياة المجموعات البشرية في مختلف النواحي والقيم السلوكية وعلى هذا فإن النظام البيئي **Ecosystème** يتمثل في المساحة الطبيعية وما تشغله والعلاقات التفاعلية بين ومع هذه الطبيعة (نهى، 2000، صفحة 55)

#### 2- مفهوم الموارد:

ورد تعريف الموارد في قاموس أكسفورد بأنها "الشيء الذي يلجأ إليه الإنسان للحصول على المساعدة والدعم لإنجاز هدف"، فهي الأصول المتاحة للإنسان ومصادر الثروة في بلد معين مثل: المياه والغابات والبتترول، لكن الجغرافيون يعرفونها بأنها: الثروات الكامنة التي تكون مصدراً للثروة في حالة تكون الفعل الإنساني هو من يحول هذا المصدر إلى مورد قابل للإنتاج والاستخدام (الصقار، 1986، صفحة 23) وعلى هذا فإن تعبير الموارد قد ينفاد إلى المفهوم الطبيعي أو إلى المفهوم الاقتصادي إلا أنه يوجد فرق بين المفهومين فالمورد الطبيعي هو كل ما جعله الخالق سبحانه في هذه الأرض أما الموارد الاقتصادية فإلى جانب المعنى الأول يضاف لها التدخل الإنساني في الاستفادة منها وتشكيلها، وبهذا فالموارد هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولكي يكون أي من الموارد

مذكورة موردا اقتصاديا فإنه يجب أن يكون في دائرة الاستغلال الاقتصادي لإشباع الحاجات والطلبات المعنية ويحقق هذا الإشباع وجب توفر **عنصري المعرفة والمهارة الفنية** على المورد باستخراج الموارد وتجميعها أو استخدامها أما العنصر الثاني فهو **الطلب** على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها وإذا غاب أحد هذا الشرطين أصبح المورد ماديا لها قيمة اقتصادية له . (رمضان، 1995، صفحة 96) فالإنسان هو من يخلق قيمة للموارد المتاحة والتي تعمل على جعلها تحقق الرفاهية

**3- مفهوم الموارد المائية :**

تتشكل الموارد المائية من مجموع الأمطار المتهاطلة والمياه السطحية المتشكلة في شكل الأنهار والبحيرات والمسطحات المائية ، ويضاف الى مجموعة الموارد المائية المياه الجوفية التي توجد في باطن الأرض وبصفة أوسع مياه التحلية و اعادة التدوير فالماء هو عصب الحياة ويدخل في الاحتياجات الاقتصادية، الصناعية والزراعية، وبالتالي هو عصب حيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مسار تحسين ظروف الحياة و هو ما يشير إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP فيحدد الأمن المائي بأنه: " يمثل عنصر تواصل الإنسانية مع الطعام، الشراب، والمياه النظيفة والنظافة والصرف الصحي والأسماك والموارد الصناعية والطاقة والنقل والمرافق الطبيعية، وكلها تعتمد على الحفاظ على النظم الايكولوجية والإنتاجية". ولهذا من الأسباب التي تؤدي إلى اختلال الأمن المائي الندرة، الجفاف، التلوث، سوء التسيير والإدارة، الصراع على المياه وتترافق مع مفهوم الموارد المائية مفاهيم مثل:

#### 4- العجز المائي: **Water déficit**:

ويعني عدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها وعكسها هو الفائض

المائي **Water Surplus**.

#### 5- الهدر المائي **Water Loos**:

وهو زيادة استعمال المياه عن الحد الطبيعي المطلوب. وعلى هذا فإن مفهوم الأمن المائي " هو الحالة أو الوضعية المستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها" (خدام، 2003، الصفحات 20-21)

**1.1. مفهوم النزاع:**

إن النزاع هو تعبير عن حالة التعارض بين أطراف في الأهداف والمصالح، فحينئذ هو الوضع الذي تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء مجموعة سياسية، دينية أو عرقية تتخربط في تعارض واعي مع مجموعة او مجموعات أخر كل طرف يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية أو

الهوياتية هذه الأهداف تكون عادة متناقضة أو تبدو كذلك (بلستغراف، 1985، صفحة 140)

فالنزاع لغة هو نزاع ينازع والمنازعة ومعناه الخصومة ويتفق العلماء والدارسين للنزاعات الدولية بأن النزاع هو الشق الأنشطة والبارز بصفة رئيسية في العلاقات الدولية وهو نقيض التعاون والاتفاق ويورد بول ويهر Paul Wehr مجموعة خصائص (الغفار، 2003، صفحة 128) ملازمة لفكرة النزاع:

-النزاع فطري غريزي في الإنسان.

-النزاع يتسبب فيه طبيعة المجتمعات.

-هو مظهر حتمي لتضارب مصالح الدول.

-ينشأ لعملية سوء الإدراك ونقص الاتصالات.

-هو عملية ضرورية في النظم الاجتماعية.

-يتشارك في هذه الطبيعة كل المجتمعات البشرية.

وفي هذا يرى جوزيف هيميز Joseph Himes في كتابه "النزاع وإدارة النزاع" بأن الناس مخلوقات عدائية تتنازع في ما بينها وهذا ما أثبتته التاريخ وتغيير أشكال النزاع لكن يبقى أبرزها وإن اختلفت طبيعة فواعله هو النزاع الجلي أي الظاهر المعبر عن سلوك أفراد أو مجموعات اتجاه قضية مطالبهم والنزاع الكامن الذي يعبر عن المكنون النفسي بدون سلوك اتجاه قضية معينة، ويورد هيمز أن هناك أنواع عدة من النزاعات منها: النزاعات الخاصة، النزاع المدمن، الاضطرابات المؤامرات، النزاعات الداخلية، تقييد المجتمع بتقاليد معينة، الحرب الدولية ويعبر مفهوم النزاع الاجتماعي حسب ما نشره كوسر coser في عام 1968 " هو صراع على منفعة معينة أو على السلطة أو على مواد نادرة أو إدعاءات في حالة معينة بحيث أن الأهداف للأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة المرجوة بل تتعداها إلى تحديد الأضرار أو التخلص من المنافس". (حماد، 1998، صفحة 119)

وبهذا فإن النزاع الاجتماعي يعبر عن حالة السعي لتحقيق منفعة بسبب ندرتها أو الإدعاء بندرتها بغية تحقيق مصلحة معينة والنزاع الاجتماعي هو أساس كل النزاعات إذ يعتبر أداة تحريك للمستويات الأخرى المحلية أو الدولية.

ولقد أبرز جوزيف ناي Joseph Ney أن النزاعات الدولية هي جزء أساسي لدراسة التعقيدات السياسية وهذا التعقد النزاعات والنوعات حسبها ظاهرة معقدة تتطلب جهدا كبيرا أبعادها وهذا بسبب مفهوم النزاع نفسه إذ تؤثر المرجعية الفكرية في أساس التحليل فالنزاع في مفهومه الأول هو التعارض بين طرف أو أطراف محددة على مجموعة من الموارد او المصالح المتضاربة تتخذ جملة سلوكيات اتجاه الخصم بغية إجباره والحصول على المصلحة (e.Miller, 2005, p. 07)

2. المبحث الثاني : تأثيرات ندرة المياه في العلاقات الدولية

### 1.3 بنية الندرة:

منذ 1990 بدأت النقاشات حول العلاقة بين الندرة البيئية والعنف، و النظرية الأساسية للندرة هي التنافس حول الموارد الطبيعية وكانت لـمالتوس الذي يرى في أن الموارد الطبيعية يقابلها تطور وتزايد سكاني يفوقها مما يؤدي لتزايد الحاجات في مقابل محدودية الموارد.

أهم المدرستين اللتان درستا هذا الموضوع هما مدرسة توماس أوف هومر ديكسون (1999) وزملاؤه في جامعة تورنطو Toronto والمدرسة السويسرية لكل من Gumther Bachler و Kurt Spillman التابعين لبرنامج (Environnement and conflits project) (ENCOP) (Le ster, 2011, p. 429) وتدور افتراضات وأفكار الباحثين حول مشكلة القلق البيئي أو العجز ( الندرة ) البيئية الناتجة أساسا من ندرة الموارد المتجددة هذه الندرة تصدر من خلال التدهور البيئي ، التزايد السكاني ، صعوبة الحصول على الموارد الطبيعية، سنحاول ابراز اسباب الندرة من خلال 3 عناصر هي: الندرة البيئية والتغيرات المناخية و آثار الحروب النزاعات المسلحة

#### 1- الندرة البيئية :

تتكون من ثلاث أبعاد لها نتائج إجتماعية ثقيلة (Le ster, 2011, p. 430) :

#### أ- الندرة البيئية المتعلقة بالعرض:

الموارد هنا تتآكل وتدهور بسرعة أكبر من عملية تجدها هنا: احتمالية اندلاع طارئ للنزاع العنفي تكون أكبر في الدول التي تشهد تدهور في الأراضي و إجهاد في الموارد البيئية أو حيث المياه المتاحة للفرد غير كافية ضعيفة.

#### ب- الندرة البيئية المتعلقة بالطلب:

التزايد السكاني هو السبب والذي يسبب تزايد في الاستهلاك الفردي وهنا احتمالية وجود أو التمكين لنزاع عسكري (مسلح) تكون أكبر في البلدان التي تشهد عدد كبير من السكان وتزايد كبير.

#### ج- الندرة الهيكلية:

وهنا الموارد الطبيعية توزع بطريقة غير رشيدة وغير متوازنة حيث يمكن أن تتركز في يد قوة اثنية أو سلطة سياسية أو قوة فردية وبالتالي باقي السكان أو باقي المجموعات تعاني الحرمان والهدر لتلك الموارد المتاحة.

فالدول التي تشهد عدم المساواة والعدالة التوزيعية معرضة بصفة أكبر لمخاطر النزاع والصراع

#### 2- التغيرات المناخية :

إن زيادة استهلاك الطاقة ينتج عنه تباعا ازدياد حدة ونسبة التلوث بكل أصنافه مما يؤثر في توازن البيئة وتنعكس آثاره على الموارد المتجددة إن هذا التأثير ينتج عنصر التصحر وهو قابلية المناطق الصحراوية إلى الامتداد في أطرافها وكذا تزايد التملح وغزو المياه المالحة للمياه الجوفية نتيجة الاستخدام العشوائي وغير المسترشد للموارد البيئية و الموارد المائية بصفة خاصة وعدم سلامة الربط الصحي مما يؤثر على نوعية المياه.

ولقد أصبح هناك سرعة رهيبية للتأثر بتغير المناخ وتقلبه حيث يمكن لتغيرات محدودة في أنماط المناخ ( خاصة ارتفاع درجات الحرارة) أن تؤدي إلى آثار مأساوية على توافر المياه و الموارد البيئية وهو أمر قد يسهم وفقا لنتائج عدة عمليات تقييم خاصة بالأثر البيئي في ازدياد حالات الجفاف وانخفاض رطوبة التربة، وتناقص تغذية الأنهار والمجري المائية وتزايد طول فترات الجفاف، خاصة في منطقة الصحارى حيث لا يسقط فيها المطر لسنوات متتالية ، كما تؤدي التغيرات المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر وتغير أنماط سقوط الأمطار الموسمية. (اليونسكو، 2012)

إن التغير المناخي الذي أصبح يشكل رعب على البيئة نتيجة تزايد حرارة الأرض بسبب الإنتاج الصناعي أدى إلى تزايد حالات الجفاف فقد أوردت التقارير حول أثر التغير المناخي على البيئة إلى ارتفاع تواتر حالات الجفاف في المنطقة العربية إذ شهدت كل من الجزائر والمغرب والصومال وسوريا وتونس حالات جفاف شديدة في السنوات العشرين الأخيرة ويبدو كذلك أن هناك ارتفاعا في تواتر هذه الحالات وشدها وعلى سبيل المثال تغيرات في دورة الجفاف في المغرب من سنة واحدة من الجفاف في المتوسط كل خمس سنوات قبل عام 1990 إلى سنة واحدة من الجفاف كل سنة في العقد التالي. (الزواوي، 2004، الصفحات 146-147)

### 3- آثار الحروب و النزاعات المسلحة

لا يوجد مفهوم للحرب النظيفة فكل الحروب لها آثار على البيئة والموارد من حيث إنتاج عسكري كما من حيث آثار الحرب فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستخدم 7 % إلى 8 % من استهلاك الطاقة الكلي في الإنتاج العسكري والذي يستخدم في مراقبة وحماية الإقليم.

كما تشكل عمليات التجارب النووية وخاصة المقامة تحت الأرض أحد أكبر العوامل تهديدا للأمن البيئي فالإنتاج النووي له آثار رهيبية على البيئة سواء كان الإنتاج سليما أم إنتاج للنووي الحربي، دون الحديث عن المشاكل البيئية خاصة التلوث الناتج عن الحوادث العسكرية بالمصانع النووية والمصانع العسكرية.

فالحرب العالمية الأولى بالإضافة إلى أنها خلقت الملايين من القتلى إلا أن التعمير البيئي كان رهيبا ف 3 ملايين هكتار من الأراضي تم تدميرها كليا بسبب القصف ولم تكن الحرب العالمية الثانية أحسن حالا من الأولى فقتلتي هيروشيما وناكازاكي (أوت

(1945) خلفت 85000 قتيل و 80000 جريح و 60000 منزل مدمر و 15 كم<sup>2</sup> تم تدميرها (Bouvet, 2008, pp. 9-11) و بعد 1945 يوجد حوالي 300 صراع مسلح (دولي دولي حرب أصلية) تسببت في ما بين 30 إلى 50 مليون قتيل. إن استخدام المعدات العسكرية المختلفة سواء طائرات أو مدرعات أو آليات عسكرية له تأثير كبير على البيئة كما ان تحويل استخدام الموارد الطبيعية لأهداف عسكرية وأمنية له عدة تأثيرات بيئية

و لفهم بنية ندرة الموارد المائية وجب الإشارة إلى أن الماء يصبح مادة نادرة ومورد استراتيجي في خاصيتين: (Bordes, 2014, pp. 2-3)

1- لا غنى عنه: (indispensable) : فهو يمثل الحياة.  
2- نادر فهو ليس كالهواء مجانا لا نشتره ولا نبحت عنه ولهذا فالماء نبحت عنه بمجرد الشعور بأنه ينقص ولهذا فهو يشتمل على خاصية الندرة فالمثال المضاد لمورد المياه هو مورد الهواء فهو لا يمكن الاستغناء عنه ولكن لا يشتمل على خاصية الندرة (لا يباع- لا يبحث عنه- لا يصدر أو يستورد).

هناك ثلاث عوامل تحدد العلاقة بين الفواعل حول ندرة مورد المياه:

1-الموقع: حيث أن الكرة الأرضية تشهد نقص في المياه العذبة وهذا يظهر موقع المياه من الموارد في المناطق الجافة خاصة إفريقيا وآسيا. ندرة المياه في العالم تعود إلى التوزيع الجغرافي المختلف (غير المتساوي) والمرتبب بالضغط السكاني رغم أن الكرة الأرضية يغلب في تكوينها المياه (الكوكب الأزرق-من خلال البحار والمحيطات) إلا أن مهذه المياه معظمها مالحة ولهذا فالمياه العذبة تعد قليلة مقارنة بحجم اليابسة فهي لا تمثل حول 0.7 % من المياه في اليابسة وهذا الرقم يمثل حجم النقص المشهود في المياه

2-عمليات توجيه واستخدام المياه في المساومة.

3-الصناعة المتدخلة في عمليات الاستغلال تعد أكبر حافز ومحدد للعلاقة بين الفواعل فالدول الممثلة لتقنيات متطورة تستفيد من سحب وتخزين وتحويل المياه إلى موارد مقبولة للاستهلاك (GLAVANY, 2011, p. 35).

### 2.3. آليات تأثير الندرة المائية في تشكيل العنف

#### 1- آثار الندرة وتغيرات المناخ

بعد ان كنا قد تطرقنا للعناصر التي تجعل المورد استراتيجي فيجب علينا لنفهم موقع المورد لتحليل علاقته بالعنف يجب أن نطرح الأسئلة التالية: (Bordes, 2014,

p. 3)

- لماذا الماء غير متاح؟

-هل هو نادر؟

-كيف توزيعه الشامل الكلي؟

-كيف يتم توزيعه وتقاسمه؟

هذه الأسئلة تتيح لنا تحديد جيوبوليتكية المورد وتحديد الإمكانيات الأساسية للتعاون المشترك واحتمالات الصراع

بعد تفحص بنية الندرة يتضح لنا أن التأثيرات المباشرة لهذه الظواهر العالمية

(التغيرات المناخية) تتلخص في (SEMINATORE, 2008, p. 19):

-التأثير على حركة و عمر الموارد الطبيعية سواء الطاقوية او الموارد المتجددة وتزايد التنافس عليها.

-تزايد النزاعات الحدودية .

-انعدام الأمن الغذائي وتزايد موجات الهجرة وعدم الاستقرار الاقليمي.

-التعثرات السياسية على المستوى الوطني كما على المستوى العلمي شمال جنوب وجنوب جنوب.

و لفهم انعكاسات التغيرات المناخية يطرح تقرير نيكولاس سترن Nicholas

stern تساؤلين (BRERETON, 2008, pp. 23-25)

-ما هي المؤسسات أو النظم التي تعرف أو تشهد تداعيات اجتماعية واقتصادية؟.

-ما هو العامل الذي يعرف أو يبين أن الصراع سيبدأ ويستمر أو يتراجع ؟

وهنا يرى التقرير أن الدول السائرة في طريق النمو هي التي تشهد تأثيرات مباشرة للتغيرات المناخية بسبب: مشكلة استغلال الفلاحة (التخلف)، و النمو الهام

والمتزايد في السكان و ضعف البنية التحتية و نقص الموارد المالية و أزمة القيادة وصنع القرار، ويحدد ثلاث سيناريوهات لتأثير المتغيرات عليها من خلال:

أ-تطور الهجرة بسبب حالات الجفاف أو بسبب حالات عدم الاستقرار بسببه في الأقاليم المجاورة.

ب-تعقيدات مشتركة للوصول أو الحصول على المياه أو الإقليم (الأرض) أو العودة إلى استغلال الأراضي أو العودة إلى الإقليم الذي هاجروه تخلق جو من المنافسة قد تؤدي إلى العنف.

ج-تؤدي التغيرات إلى صدمات اقتصادية تؤدي إلى تفشي البطالة وخسارة مناصب العمل مما يؤدي إلى زيادة استخدام القوة والقوى (المجموعات) العسكرية تزداد فاعلية وحدة هذه التأثيرات إذا ما أضيف لها بيئة متشعبة بضعف الحكمة- توترات سياسية - توترات اثنية.

(هلغاشميد Helga schmid ) والعديد من الباحثين يرون في أن مورد المياه يشكل

خير مثال للتعبير عن علاقة التغيرات المناخية بالعنف (BRERETON, 2008, p. 26).

## 2-المياه كرهان بين الفواعل الخاصة والعامة

فبالرغم من كون الوصول والحصول على المياه حق عالمي يقره الدين و تعمل به الشرائع فهو قد أصبح سوقا خاضعة للتنافس فالشركات الخاصة أخذت مكانا وجزيا كبيرا في تسويق هذه المادة الحيوية حيث تدعم المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد و منظمة التجارة العالمية عمليات الشراكة بين القطاع الخاص والعام دون الأخذ بعين الاعتبار التعداد السكاني والقدرة المعيشية (وقليل هي النماذج الناجحة في التسيير الخاص للمياه).

وفي العديد من المجتمعات أصبح السكان يطالبون بعودة التسيير العمومي للمياه نظرا لإجحاف الشركات الخاصة في الأسعار وصعودها المتواصل فالفواعل الخاصة لا تأخذ بعين الاعتبار في الأسعار والخدمات البيعية البيئة السوسيو اقتصادية فخدماتها لا يستطيع جميع الأفراد أو كل الطبقات دفعها.

كما تعتبر المياه رهان اقتصادي للشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات منذ سنة 1980 حيث ترغب هذه الشركات في إدارة الأحواض المائية خاصة في إفريقيا وآسيا (الهند والصين) مثل ما أعلنت عنه شركة VEALIA الفرنسية عن إبرامها عقد مع الهند سنة 2012 يمتد لـ 25 سنة لإدارة مياه مدينة نيوبور Nagpur ثاني مدينة هندية بقيمة 60 مليون يورو (Bordes, 2014, p. 17)

### 3- الحرمان البيئي: إن الفقر والظلم والحرمان تعتبر من الأسباب الرئيسية لتغذية

الشعور بالإقصاء فيتولد لدى الأفراد والمجموعات شعور سيئ اتجاه إدارة الموارد البيئية محليا، و هذا الحرمان من الموارد يؤدي إلى ظهور ظاهرة الهجرة والتنافس حول الموارد خاصة داخل الدول النامية مما يؤدي إلى العنف هذا الرابط لا يكون دائما أوتوماتيكا ولكن عبارة عن مركب خاصة عندما تندفع الدول إلى محاولة حماية موارد مواطنيها. (ROSIERS, 2008, pp. 31-32)

وهكذا فإن الضغوط السكانية يمكن أن تحدث نقص في الموارد (خاصة المياه) ومعها تنمو أعداد اللاجئين البيئيين والتوترات مع الدول التي لها حدود مشتركة كما أن تدفقات المهاجرين قد تؤدي إلى إحداث انخفاض في حصة الفرد من المارد المتاحة مما يعزز وقوع صراعات اثنية وعرقية وبهذا فإن استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة والتغيرات المناخية قد تحدد تدفقات هائلة وترك للأراضي من طرف السكان وتكون لها آثار بالاختلال الاقتصادي أو الديموغرافي تسبب عرقلة لإحلال السلام.

وهكذا فإن توماس هومر ديكسون يشير إلى أن التغير البيئي قد يؤدي إلى المساهمة في ظهور العنف I' émergence d'un conflit هذه الحالة من الأزمة تكون عن طريق ميكانزمات غير مباشرة بمساهمة العديد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية

والتدخلات الاقتصادية تشمل استخدام العوامل البيئية و يشير ديكسون أن الندرة البيئية نادرا ما تكون سبب مباشر للعنف.

فالتنافس حول الموارد يمكن أن يكون لها تبريرها عدم المساواة القائمة حيث تتوحد تصورات الهوية لدى مجموعة ما ويصبح هناك حوافز للعداء نحو المجموعات الأخرى هذه الصراعات الناشئة عن التناسب عن الموارد البيئية قد تظهر في شكل صراعات عرقية أو صراع وطبقات اجتماعية وبالتالي فالقلق المفاجئ يؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والأنشطة داخل المجتمعات وتكثيف المنافسة والصراعات بين المجموعات. (Adrian, 2005, pp. 329-346)

#### 4- الضعف المؤسسي وضعف حوكمة الموارد: (البيئة السوسيو اقتصادية)

ينطلق أصحاب هذا الطرح من فكرة أن الندرة ليست السبب الوحيد للعنف بل يرى بأن سبب العنف هو الوفرة حيث يرى الباحثان karen witsenburg و wario adano بعملهما حول ظهور العنف وعلاقتها بتوافر المياه (الموارد المائية) في إقليم Marsabit في شمال كينيا، و يريان أن العنف يمكن أن يكون أكثر في السنوات الرطبة، المنطقة المدروسة بها نمو سكاني جد مرتفع كما تواجه الجفاف ولهذا أصبحت منطقة توتر، وبالتالي من السهل إحداث رابط بين العنف وندرة الموارد ، لكن دراستهما في الأخير خلصت إلى أن السنوات الماطرة هي السنوات الأكثر عنيفة وليس سنوات الجفاف والسكان المحليون هم أكثر تعاونا وأكثر استعدادا على الأرجح للدعوى في سنوات الإجهاد أو القلق البيئي، حيث تسعى المجتمعات إلى التوافق خلال الصراعات من أجل استخدام المياه والمراعي مجتمعة بالتوافق، عكس السنوات الممطرة حيث يسعون إلى الانفراد بالمياه والمراعي المتوافرة لأن الفضاء النباتي أكثر كثافة والحيوانات أكثر قوة هذا الوضع يكون جد مفضل لحملات الإغارة أكثر من أوقات الجفاف والندرة.

وفي هذه الحالة تشير الدراسة بالتحديد إلى أن نقص المياه قد يؤدي إلى التعاون أو إلى التقاسم، وبهذا يبدو جليا أن وفرة الموارد لها روابط بظهور الصراع ويرون أنه ليس فقط الندرة البيئية هي السبب في ظهور ونشوب النزاعات والصراعات وإنما الوفرة والندرة معا. (Le ster, 2011, pp. 431-432)

فالموارد نادرة و حتى ولو كثرت هي ذات أهمية سواء بالنسبة للدول الغنية كما للدول الفقيرة وبالتالي فإن المشكلة ترتبط بالقدرات المؤسسية في الأقاليم المعنية، و عليه فاحتمالية ظهور نزاع بسبب تغيير بيئي هام أو سريع مثل (تغيير مجرى نهر بناء سد) تزيد عندما تكون المؤسسات المعنية ضعيفة وليست في مستوى امتصاص التوتر وتسيير التغيير من خلال الشرح والحث على فاعلية الاتفاقية ومسؤولية كل دولة تحديد الحقوق، فالمؤسسات هي عوامل محددة وأصلية في تحديد مسار وتأويل النزاعات المرتبطة بالموارد البيئية وبالتالي تصبح التغييرات البيئة أقوى من العوامل المؤسسية

في حالة ضعف العلاقات بين الدول وغياب تنظيم للتعاون ومؤسساته. (UNEP, 2005, pp. 30-34)

ولهذا يرى كل من W.Hauge و T.ellingsen في نفس السياق أن النمو الاقتصادي ونوع النظام السياسي يبدو أكثر حسماً من الندرة في ظهور ونشوب النزاعات العسكرية المرتبطة بالموارد الطبيعية من خلال التمييز بين الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة فنقص المياه مثلاً أو إزالة الغابات تلعب دور أكثر أهمية من نوع النظام السياسي في ظهور العنف المسلح محلياً على عكس الحروب الأهلية أين يهيمن العامل الاقتصادي والسياسي في اندلاعها.

وبالتالي فعلى حسب النطاق تكون مساهمة العوامل البيئية في العنف فالعوامل البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية تؤخذ بعين الاعتبار ترابطها ودورها لإعطاء شرح متكامل للحالة النزاعية المرتبطة بالبيئة. (Hauge, 1998, pp. 307-317)

و في رأي شامل فإن الباحث Daniel Buckles في سنة 1990 يحدد 4 أسباب حول دور الموارد الطبيعية يحتمل أنها قد تسبب اندلاع عنفي:  
أ- البيئة هي عبارة عن فضاء مترابط فتغيير يجريه فاعل ينعكس مباشرة على الفواعل الآخرين.

ب- العلاقات السلطوية والتي هي عادة غير متساوية هي من تحدد القرارات حين استغلال واستخدام الموارد وهكذا فالفواعل الأكثر قوة وتسلطهم من سببناشرون الضغط لمصالحهم.

ج- ندرة المورد الطبيعية ليست فقط للممارسات المجتمعية ولكن هي بسبب التغيرات المناخية وتزداد بفعل الطلب المتزايد وبالتالي توزيع غير متساوي في العالم.

د- الموارد الطبيعية لا يتم استخدامها فقط كمواد ولكن في أحيان كثيرة يتم استغلالها كمادة رمزية عن طريق التسييس، حيث تشير إلى استحواذ أقلية أو أغلبية عليها وهذا المشكل يظهر في الهوية الاثنية وعليه فإن النزاع يمكن حله إذا تم له التخطيط الجيد من خلال التحول نحو التفاعل والتعاون لأن التطرف وعدم المساواة في التوزيع للموارد الطبيعية هو غير مجدي ويزيد من حدة النزاع. (Daniel buskels, 1999, pp. 1-9)

ولهذا فالمسائل البيئية نادراً ما تكون السبب المباشر في الاختلالات والنزاعات بل هي تميل إلى تغذية تفاقم التوترات التي تعود جذورها العميقة بصفة كبيرة أو قليلة إلى الاختلافات الدينية، أو العرقية أو السياسية أو الاقتصادية، فمثلاً في رواندا الكثافة السكانية الشديدة (400 فرد في كم<sup>2</sup> إذا استبعدت المناطق غير الصالحة للسكن، تآكل التربة والأزمة الاقتصادية وتراجع الإنتاج الزراعي زاد من الشعور باللامن ومع

الانقسامات الاثنائية قادت إلى إبادة جماعة سنة 1994. (Homer-Dixon, 1996, p. 277)

في النيجر كذلك فإن التصحر نقص المياه الكثافة السكانية الفقر الواسع أدت إلى ندرة الموارد الطبيعية والتي بدورها قادت إلى النزاع بين الطوارق والغولاني في هذين الحالتين المسائل البيئية لعبت الدور المحفز أو المضخم ولكن ليست السبب الوحيد رغم الدور الكبير التي تلعبه التدهورات البيئية في فهم مدارات النزاعات يرى أرون AARON Wolf أن البشرية لم تشهد حرب مياه أو من أجل المياه منذ 4500 سنة لكن هناك العديد من الباحثين لا يرون نفس الرؤية —John Allan و Anthony Turton يرون في أن المياه تصنع قضية ورهان سياسي، حيث أن التجارة الافتراضية في المياه وعدم الإدارة التقنية لهذا المورد تحدث قطيعة ترى بأن ليس بالضرورة أن لم تكن حرب في التاريخ من أجل المياه ستتواصل على هذه الحالة في ظل هذه التغيرات المناخية في المستقبل.

ولهذا فإن الإشكالية المطروحة هي الضغوط على الموارد في ظل محدوديتها فمشكلة البحث في موارد المياه لا تنطلق من جذور تاريخية أو من الجفاف في مناطق معينة ولكن من خلال ديناميكية متزايدة اتجاه موارد محدودة (LASSERRE, 2014, p. 2).

من خلال هذه الديناميكية التي تستحضر الاعتماد على المنطق التاريخي للتنبؤ بصراعات محتملة حول المياه يرى فردريك لاسر فريدريك classerrefrédéric أن بأن مصطلح حروب المياه يشكل مادة أساسية في الإعلام فقط وبأن تناوله يتم بالوسائل الإعلامية Media ولكن ليس كونها مادة إعلامية فهي ليست ذات طبيعة علمية أو منهجية وعليه يعمل على إبراز أهم الإشكاليات المرتبطة بتزايد الضغوط حول مورد المياه وفق نظرة استشرافية.

وحسبه من خلال تفكيك الإشكاليات يتضح أن المياه في النزاعات الدولية interétatiques تشكل محفز catalyseur للتوترات وليس للحرب ومن خلال تحليله للنزاعات حول الموارد المائية المشتركة يرى بأن التعاون ممكن ويمكن إقامته حتى في الحالة النزاعية.

ولهذا فمن خلال التحليلات السابقة لسياقات عمل الندرة و دورها في مركب الانتفاع والعنف المرتبط بها فإن الندرة المعتبرة في المياه على المستوى العالمي قد تسبب للعالم أزمات عنيفة فحسب postel و wolf فإن إحصائيات الأمم المتحدة تورد أنه بحلول 2050 سيصبح 7 مليار نسمة يعانون من نقص المياه، فإدارة المياه تشكل أحد أهم التحديات في الوقت الراهن حيث أن النقص المشهود في المياه يعبر بوضوح عن الإدارة غير الجيدة لهذا المورد ، فالمياه هي مادة حيوية ولا تعوض وقد

أنشأت وآثارت العديد من النقاشات السياسية فقد أعلنت الأمم المتحدة سنة 2010 أن هذه المادة لا يمكن النظر إلى حقوق الإنسان من دونها.

ومن جهة أخرى يرتبط مورد المياه بالنزاعات العنيفة فالأبحاث التاريخية تبين أن الموارد المائية شكلت منذ القديم أحد أهم الموارد التي يتجمع حولها المجموعات وتعتمد عليها في معيشتها وطالما شكل تهديد هذه الموارد تهديد لها ولفهم دور المياه في النقاشات السياسية والرهانات الأمنية في عالمنا وفهم المشاكل المتعلقة بالمياه ننظر إلى الإحصائيات التالية:

الأحواض المائية التي تشكل حدودا وتقع في حدود سياسية وإقليمية بين دولتين أو أكثر تشكل 45.3 % من مساحة التربة، تشكل موطن لحوالي 40 % من سكان العالم وتشهد 60 % من تدفقات أنهار العالم فـ263 حوض مائي مقابل 180 دولة هذه الإحصائيات تبين العلاقة الجوهرية بين مختلف محركات النزاعات العنيفة والمياه. (Biswas, 2007, pp. 53-58)

وهكذا فإن الحصول على الموارد المائية يشكل قلق يسيطر على الحكومات ومثل سببا للشجارات داخل الدولة كما خارجها فنظرا لأن الطبيعة لا تعرف لها حدود فإن الصدام بين الدول قد يندلع بسبب الرغبة في مراقبة الموارد المائية أو بسبب غياب الحس الدبلوماسي لإدارة الموارد المائية على الأرجح.

فالمياه ترتبط بالصراعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالمباشرة ترتبط بالكمية والنوعية من المياه الواردة وإدارة الأنهار ، أما الطريقة غير المباشرة فتتعلق برغبة المجموعات بالحفاظ على سبل العيش ففي حالة النقص فإن هجرة السكان تزيد من مخاطر التوتر والتصادم مع السكان والمجموعات المحلية ومجموعات الدول الأخرى (هجرة خارج الحدود بسبب نقص المياه تشهدها الدول التي تعتمد على الرعي كأساس للفلاحة المحلية).

من خلال دراسات للأحواض المائية التي تشهد مخاطر الانجرار إلى العنف اتضح أن عدم الفاعلية و نقص القدرة لدى مؤسسات إدارة المياه تقود بسرعة نحو تحولات سياسية مثل تدويل الحوض المائي والنزاع حوله وتحولات فيزيائية تؤثر في الطبيعة مثل بناء سد كبير.

ومن خلال التحليلات فإن حرب من أجل المياه (الحصول أو التملك) تبقى

محتملة (Geoffery, 2005, pp. 97-114) رغم أن التاريخ لم يشهد مثال لحرب مياه وفي الوقت الحالي تبقى نزاعات قصيرة الأمد وترتبط بمتغيرات أخرى كالمناخ و الهجرة البيئية لكن احتمالات نشوبها تبقى واردة.

و بما أن النزاعات المسلحة تلقي بآثارها بصفة رئيسية على الأسرة وباعتبار الأخيرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع فإن أي نزاع ينشب بسبب الندرة سيؤدي إلى

تشتت أعضاء الأسرة و العنف ضد الأقل قوة والأكثر ضعفا و معه تضيع معايير تنشئة الأطفال، و ضياع معايير تعليم الإنتاج وإعادة الإنتاج فإن التوزيع العادل للموارد الطبيعية المتجددة والحماية لها والكفاح ضد الفقر تعتبر مداخل أساسية لمنع نشوب النزاعات المسلحة و عليه فالعمل على منع نشوب النزاع أفضل من إدارته.  
(Coumaré, 2001, pp. 63-68)

#### 4. خاتمة:

من خلال ما سبق في الدراسة يتبين لنا أن التنافس حول الموارد هو صفة أساسية في العلاقات الدولية ذلك لأن التنافس هو حالة غريزية في الناس و على اعتبار أن العلاقات الدولية هي تعبير عن العلاقات الاجتماعية والتي أساسها الفرد وهو ما يجعل النزاع حالة طبيعية في العلاقات الدولية لتعارض مصالح الأفراد – المجموعات – الدول

و الموارد لا تصبح ذات أهمية إلا إذا كانت لها قيمة اقتصادية تتحقق إذا وجهت لإشباع حاجات إنسانية والطلب عليها ، و يكتسي مورد المياه حالة خاصة بين الموارد الطبيعية لأنه يمتاز بأنه لا غنى عنه من جهة و من جهة أخرى فهو نادر

#### نتائج الدراسة

ندرة المياه ليست فقط طبيعية وإنما هي تشكل طبيعي و فعل بشري ولذلك فندرة الموارد المائية تتأتى من النقص الطبيعي (ندرة بيئية) وندرة التعاون (الندرة الهيكلية) - الندرة لا تشكل السبب الوحيد للنزاعات و العنف ولكنها السبب الرئيس والعامل المحفز

- هذه الندرة لا تفهم من سياق منعزل أو مجرد بل تفهم في سياق العناصر المتفاعلة ، حيث الموقع الجغرافي و الهدف من المساومة بالتحكم بالموارد المائية يضاف إليها تدخل الصناعات الاقتصادية

- الندرة يجب أن تفهم في إطارها السوسيو اقتصادي فالندرة والوفرة يعملان مع بعض في تحفيز النزاع الذي ينطلق بأسباب اثنين وسياسية لأهداف اقتصادية والسبب الكامن هو ندرة المورد المائي

- المياه ترتبط بالصراعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالمباشرة ترتبط بالكمية والنوعية من المياه الواردة وإدارة الأنهار ، أما الطريقة غير المباشرة فتتعلق برغبة المجموعات بالحفاظ على سبل العيش

- من خلال التحليلات التي أوردتها الدراسة فإن حرب من أجل المياه تبقى محتملة رغم أن التاريخ لم يشهد مثال لحرب مياه وفي الوقت الحالي تبقى نزاعات قصيرة الأمد وترتبط بمتغيرات أخرى كالمناخ و الهجرة البيئية لكن احتمالات نشوبها تبقى واردة

-في الكثير من الأحيان يتم إضفاء الصبغة السياسية أو الأمنية أو كلاهما في التعامل مع نقص الموارد المائية

توصيات الدراسة تقترح الدراسة أن:

-يتم الاهتمام بحوكمة إدارة الموارد المائية كآلية أساسية لإدارة النقص فيها.  
-العمل على رفع الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المائية خاصة في الفلاحة و الصناعة.

-من أجل مسار جيد لإدارة النزاع الناشئ عن ندرة المياه وجب فهم البنية السوسيواقتصادية و البنية التاريخية والسياسية للتنظيمات الاجتماعية التي تشترك في الموارد المائية

- التوزيع العادل للموارد الطبيعية المتجددة والحماية لها والكفاح ضد الفقر تعتبر مداخل أساسية لمنع نشوب النزاعات فالعمل على منع نشوب النزاع أفضل من إدارته - حوكمة مؤسسات إدارة المياه التي يجب أن تعمل وفق آلية تيكوقراطية للابتعاد عن تسييس قضايا الندرة و التوزيع للموارد المائية  
-لمعالجة نتائج الندرة المائية وما تسببه من عنف في العلاقات الدولية وجب دراسة ومعالجة الأسباب البنوية للندرة والعنف فليس كل السلوكيات العنيفة سببها أمني بل معظمها سببها تنموي.

قائمة المصادر والمراجع

Adrian, M. (2005). Environmental conflit between Refuger and Host communities. *journal of peace Research* , vol .42 (N :03)

Biswas, A. K. (2007). Où vas-tu, monde de l'eau ? Dans J. Bindé, *Signons la paix avec la terre: quel avenir pour la planète et pour l'espèce humaine? Entretiens du XXIe siècle*. unesco.

Bordes, c. (2014). Géopolitique de l'eau. Dans P. d. Costa, *Développement Durable (FUN)*. paris: Ecole Centrale Paris.

Bouveret, M. J. (2008). l'environnement comme cible. Dans *sécurité collective et environnement, changments Climatiques et dégradation de l'environnement Nouveaux enjeux des relations internationaux*. Bruxelles, Bellgique: centre (GRIP).

BRERETON, V. (2008). Conflit et changement climatique. Dans P. B. Mampaey, *sécurité collective et environnement*. bruxelles: centre Grip.

Coumaré, F. C. (2001). Les situations de conflits armés entre exploitants des ressources naturelles en zone soudanosahélienne, cas du Mali. Dans F. R. (dir.), & G. I. Publications (Éd.), *Hommes armés, femmes aguerries Rapports de genre en situations de conflit armé* (éd. Graduate Institute Publications. Genève, suisse.

Daniel buskels, r. G. (1999). conflict and collaboration in natural resource managment. Dans D. buskels, *cultivating peace : conflict and collaboration in natural resource managment*. otawa, canada: international devlopment resarch center.

e.Miller, C. (2005). *terms and consepts in peace and conflict studies*. university for peace: édition Mary King.

Geoffery, w. A. (2005). gestion des conflits liés a l'eau et coopération. Dans M. R. Assadourian, *l'état de la planète Redéfinir la sécurité mondiale*. .suisse Genève: édition world watch institute.

GLAVANY, M. J. (2011). *La géopolitique de l'eau*. ASSEMBLÉE NATIONALE. paris: LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

Hauge, W. a. (1998). Beyond Environmental Scarcity: Causal Pathways toConflict. *Journal of Peace Research* , vol 35 (N°3).

Homer-Dixon, V. P. (1996). Environmental Scarcity and Violent Conflict: The Case of Rwanda. *The Journal of Environment & Development* , Vol 5 ( N 3).

LASSERRE, F. (2014). Guerres de l'eau : inévitables ? *la revue Géopolitique* (3).

Le ster, M. (2011). Les liens entre conflits et Environnement:Conflits en Afrique. *Les Cahiers d'Outre-Mer* (255).

ROSIERS, J. (2008). La place des risques environnementaux dans la planification de défense. Dans P. B. Mampaey, *sécurité collective et environnement*. bruxelles: centre Grip.

SEMINATORE, I. (2008). La sécurité collective et le paradigme climatique. Dans P. B. Mampaey, *sécurité collective et environnement*. bruxelles: centre (grip).

UNEP. (2005). *Hydropolitical Vulnerability and Resilience along International Waters*. nairobi kenya: united nationsenvironment programme.

إبراهيم الدسوقي عطية. (2009). الأمن البيئي، النظام القانوني لحماية البيئة. مصر، مصر: دار الجامعة الجديدة.

الخطيب نهى. (2000). *اقتصاديات البيئة والتنمية*. القاهرة، مصر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

اليونسكو. (14 3, 2012). *المنطقة العربية تواجه تحديات متعاضمة في مجال المياه*. تاريخ الاسترداد 03 25, 2013، من: [http://www.unesco.org/new/ar/rio-20/single-view/news/-47898f8e17/#.UtF1A\\_uJEv4](http://www.unesco.org/new/ar/rio-20/single-view/news/-47898f8e17/#.UtF1A_uJEv4)

جيمس دورتي و روبرت بلستغراف. (1985). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. (ترجمة وليد عبد الحي، المترجمون) الكويت: كاضمة للنشر والتوزيع.

خالد محمد الزواوي. (2004). *الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

صلاح الدين الشامي - محمد فؤاد الصقار. (1986). *الموارد : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية*. الاسكندرية: منشأة المعارف.

علي مجيد الحمادي. (2018). *الصراع البيئي، الإنمائي بين التناؤم والتناؤل*. مجلة العلوم الاجتماعية (العدد 5).

كمال حماد. (1998). *النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات*. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع.

محمد احمد عبد الغفار. (2003). *فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية*. الجزائر: دار هومة.

مندور احمد ونعمة الله أحمد رمضان. (1995). *اقتصاديات الموارد والبيئة*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

منذر خدام. (2003). *الأمن المائي العربي الواقع والتحديات*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.